

## الدورة العربية الفرنسية الأولى للتدريب على التحكيم والوساطة

نظم مركز الوساطة والتحكيم التابع للغرفة التجارية العربية الفرنسية و "السورية للدراسات القانونية والتحكيمية" بالاشتراك مع نادي الأعمال السوري - الفرنسي " الدورة العربية الفرنسية الأولى للتدريب على التحكيم والوساطة"، التي عُقدت في دمشق (الجمهورية العربية السورية) يومي 15 و 16 تشرين الثاني / نوفمبر 2009.

وكان الدكتور صالح بكر الطيار، الأمين العام للغرفة التجارية العربية الفرنسية، قد توجه إلى دمشق مع المحاضرين وساهم في هذه التظاهرة بإلقاء كلمتين في الجلسة الافتتاحية والجلسة الختامية للدورة.

وقد توجهت هذه الدورة إلى المحامين والمستشارين القانونيين والمصرفيين ورؤساء ومدراء المؤسسات والشركات، والمدراء والمسؤولين عن الشؤون الدولية وعن إدارات التصدير ومدراء المشاريع، الخ..... وحرصت على تحقيق هدفين :

1. التعرف بميزات التحكيم والوساطة كوسيلة لحل النزاعات التجارية نظرا لمرونة الإجراءات وسرعتها وقلة تكلفتها،،
2. المساعدة على إتقان آليات التحكيم والوساطة.

أما الدورة التأهيلية بحد ذاتها، فقد تكفل بها أعضاء من مجلس التحكيم ومن المجلس العلمي في مركز الوساطة والتحكيم وهم :

الأستاذ باتريس موشون

الأستاذ ماتياس أوديت

الأستاذة أنا عطاش

الأستاذ سلفستر تاندو دو مارساك

والأستاذ رياض غالي (مقيم في دمشق)

وقد عالج برنامج هذه الدورة المواضيع التالية :

- اللجوء إلى التحكيم الدولي - مميزات نظام التحكيم العربي الفرنسي
- اللجوء إلى الوساطة

- التحكيم التجارية الدولي :

- القانون الجديد للتحكيم في سوريا، الصادر في 25 آذار 2008

- التحكيم في حل النزاعات المصرفية والتجارية

- تحرير الحكم التحكيمي

- التحكيم والاستثمارات الأجنبية :

- تقديم عرض عن المركز الدولي لحل النزاعات المتعلقة بالاستثمار (CIRDI)

- المراحل الرئيسية لقضية تحكيمية وفق الـ CIRDI

- الادعاء لدى الـ CIRDI حول أساس العقد

- الادعاء لدى الـ CIRDI حول أساس اتفاقية لحماية الاستثمارات.

- معالجة قضية تحكيمية.

وقد أُتيح المجال للحضور في كل جلسة، وبعد انتهاء المداخلة، للمناقشة وطرح الأسئلة.

حظيت هذه الدورة بنجاح كبير في سوريا، حيث تم تسجيل أكثر من مائة وخمسين مشاركا، وتم منح أكثر من مائة "شهادة" للمسجلين الذين تابعوا كل أشغال هذه الدورة التأهيلية. وقد قدمت غالبية المشاركين من مدينة دمشق، وجاء عدد من عدة مدن من المحافظات لا سيما من حلب. والجدير بالذكر أن هنالك مجموعة من المحامين قدمت للمشاركة من مدينة الحسكة، الواقعة في شمالي سوريا.

كما منحت السلطات السورية عناية خاصة لأشغال هذه الفعالية وأوفدت ممثلين عنها للمشاركة. وهكذا حرصت وزارة العدل على المشاركة بشكل وثيق وأوفدت لتمثيلها الدكتور وليد منصور، من إدارة التشريع، الذي شارك في كافة الجلسات وقدم عرضا عن قانون التحكيم السوري.

كما شاركت شخصيات من أعلى المستويات، مثل النقيب المركزي للمحامين الذي حضر بعض أشغال الدورة. كما تم تمثيل مجلس الشعب بعدد من أعضائه من عدة لجان. كذلك أوفدت دوائر أخرى من الدولة ممثلين عنها.

وقد تميز الحضور بمستواهم الرفيع وجاءت المناقشات في نهاية الجلسات لتثري المواضيع المطروحة. إذ أتيححت الفرصة للمشاركين لكي يستفسروا ويعلقوا ويدلوا بأرائهم. وأعرب المحاضرون مرارا عن ارتياحهم وإعجابهم بمستوى المشاركين وبالاسئلة المطروحة، مؤكداً أن مستوى المناقشات يرفع من مستوى الفعالية بأكملها.

كذلك حظيت هذه التظاهرة باهتمام إعلامي واسع : إذ قامت الصحافة المكتوبة والقناة التلفزيونية الرسمية وعدة قنوات فضائية بتغطية أخبار الفعالية. كما قامت عدة قنوات تلفزيونية بإجراء مقابلات مع المحاضرين.

وقد أعرب الحاضرون عن رضائهم التام عن هذه العملية التي قدروا أنها ناجحة إلى حد كبير.



من اليسار إلى اليمين : الأستاذة إيمان شنشول، مدير عام "السورية للدراسات القانونية والتحكيمية"، الدكتور صالح بكر الطيار، الأمين العام للغرفة التجارية العربية الفرنسية، الأستاذ باتريس موشون، رئيس مركز التحكيم والوساطة في الغرفة العربية الفرنسية، الدكتور وليد منصور، من دائرة التشريع في وزارة العدل السورية.



الأستاذة أنا عطالله.